

اليابان تبدأ استيراد الخام الإيراني

يدفع الاستهلاك الصيني النفط إلى أعلى مستوى في 2019

◆ كوريا الجنوبية تسلم أول شحنة من طهران في 4 أشهر



مصات نفط في بحر قزوين

ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى منذ بداية العام أمس الإثنين بعدما أظهرت بيانات أن معدلات استهلاك المصافي في الصين، ثاني أكبر مستهلك للخام في العالم، قفزت إلى مستوى قياسي الأسبوع الماضي على الرغم من تباطؤ الاقتصاد. وبلغت العقود الأجلة لخام القياس العالمي برنت 62.77 دولار للبرميل بحلول الساعة 07:26 بتوقيت جرينتش، بارتفاع سبعة سنتات، أو ما يعادل 0.1 بالمئة، عن التسوية السابقة.

وكان برنت ارتفع في وقت سابق فوق 63 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ 2019.

وسجلت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 53.92 دولار للبرميل، بارتفاع قدره 12 سنتا أو 0.2 بالمئة، وتجاوز الخام الأمريكي في وقت سابق 54 دولارا للبرميل للمرة الأولى هذا العام.

وأظهرت البيانات التي نشرها المكتب الوطني للاحصاء الصيني أن معدل استهلاك المصافي من الخام بلغ مستوى قياسي عند 603.57 مليون طن

في 2018، أو ما يعادل 12.1 مليون برميل يوميا، بارتفاع نسبته 6.8 بالمئة عن العام السابق. وقال محافظ البنك المركزي الإيراني إن اليابان بدأت عملية استيراد النفط الإيراني، وذلك بعد توقف بسبب العقوبات الأمريكية.

يأتي استئناف واردات النفط الإيراني بعد أن مُنحت طوكيو استثناء من العقوبات الأمريكية التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر. وإيران رابع أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبتترول.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية عن محافظ البنك المركزي عبد الناصر همتي قوله "بعد الصين وكوريا الجنوبية والهند وتركيا، بدأت اليابان أيضا عملية استيراد النفط الإيراني".

وهبطت صادرات إيران النفطية بشدة منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مايو 2018 أن الولايات المتحدة ستسحب من اتفاق يرضع قيودا على برنامج إيران النووي وستعيد فرض عقوبات على طهران.

نيكي يغلق عند أعلى مستوى في شهر وتراجع الين يعزز المصدرين



رجل أمام لوحة تعرض مؤشر نيكي

ارتفع المؤشر نيكي الياباني إلى أعلى مستوى في أكثر من شهر أمس الإثنين مقتفيا أثر المكاسب التي حققتها الأسهم الأمريكية، والتي ساعدت الأسهم المرتبطة بالدورة الاقتصادية على الصعود، بينما تلتفت أسهم الشركات المصدرة دعما من تراجع الين.

وزاد المؤشر القياسي 0.3 بالمئة مسجلا 20719.33 نقطة، وهو أعلى مستوى إغلاق له منذ 19 ديسمبر.

وارتفع المؤشر تويكس الأوسع نطاقا 0.6 بالمئة إلى 1566.37 نقطة، وجرى تداول 1.1 مليار سهم، وهو أدنى مستوى منذ سبتمبر.

وقال محللون إن نيكي يصدد بلوغ مستوى 21 ألف نقطة الذي سجله الشهر الماضي قبل التراجع في نهاية العام.

وصعدت أسهم الشركات المرتبطة بالدورة الاقتصادية مثل المصدرين، وزاد سهم تي.دي.كيه كورب 3.3 بالمئة في حين قفزت أسهم سومكو كورب ونيديك كورب 4.3 بالمئة و3.5 بالمئة على الترتيب.

وزاد الين الياباني 0.2 بالمئة مقابل الدولار بعد أن انخفض أكثر من واحد بالمئة الأسبوع الماضي.

«سامبا»: 175 بالمئة تغطية تعثر القروض



رانيا نشار

وصفت الرئيسة التنفيذية لمجموعة سامبا المالية، رانيا نشار، العام 2018 بأنه «كان عاماً مميّزاً زادت فيه الأرباح أكثر من 10% بالنسبة للمجموعة».

وشرحت الرئيسة التنفيذية لمجموعة سامبا أبرز أسباب تحقيق هذه النتائج القوية، وبشكل أساسي «تنفيذ استراتيجية أعمالنا وتناسق في الأداء بين جميع قطاعات الأعمال والمنتجات»، ومن بين الأسباب أيضاً «التحسن في صافي دخل العمولات الخاصة التي ارتفعت بأكثر من 7% بجانب «عمل إعادة توازن لمخاطر الأصول، والذي أدى إلى أن تكون العوائد أفضل للأصول»، كما تحدثت عن «ضبط تكلفة التمويل، والسيطرة على مصروفات العمليات (Cost of Credit) ووفرن أكثر من 4%.

وبسؤالها عن معدل تغطية القروض غير المنتظمة السداد أو المتعثرة، قالت النشار إن النسبة تبلغ «175% من نسبة التغطية لهذا النوع من القروض»، وذلك لتأمين احتياجات السعودية من التمويل وضمان استدامة وصول السعودية إلى مختلف أسواق الدين العالمية، وبتسعيرة عادلة.

وحول نظرتها المستقبلية، توقعته نشار أن «تتعاقد أسعار النفط في 2019 في ضوء قرارات خفض الإنتاج المدعومة من السعودية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك في ضوء التطورات الإيجابية»، كما تحدثت عن «قد بعض القيود على السياسات المالية على خلفية تحسن أسعار النفط واستمرار تركيز الحكومة على التوحيد المالي في السعودية المدعوم بإصدارات الديون المحلية والأجنبية، وتحسن النشاط الاقتصادي بوجه عام».

وكانت مجموعة «سامبا» السعودية أعلنت الأسبوع الماضي تحقيق أرباح قياسية في العام 2018 عند 5.5 مليار ريال بنمو 10% مقارنة مع الفترة عينها من العام الماضي، وهي الأولى من نوعها منذ تأسيس المصرف، وعلى صعيد الأرباح الفصلية، نمت أرباح مجموعة سامبا 16% في الربع الرابع من العام 2018 إلى 1.4 مليار ريال.

ويعود سبب الارتفاع في صافي الربح خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق إلى ارتفاع صافي الدخل بنسبة 10% نتيجة الزيادة في صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 7.3% وزيادة في الإيرادات التشغيلية الأخرى.

وفي المقابل انخفض نفقات التشغيل بنسبة 8.4%، ويرجع ذلك لانخفاض نفقات الرواتب والاستهلاك وتكلفة الائتمان إضافة إلى مصاريف عمومية وإدارية.

10 بالمئة فقط يمتلكون 61 بالمئة من الدخل القومي العربي



قال النائب الأول لرئيس البنك الدولي الدكتور محمود محيي الدين، إنه في ظل حالات الاضطراب وعدم اليقين والحراك السريع الذي يشهده العالم في الفترات الحالية، فإن الاقتصاد العربي يتعرض لما يمكن أن نطلق عليه «تغيرات في عصر المربكات الكبرى»، متمثلة في نزوح البشر وكثرة اللاجئين وموجات الجفاف وتغير في المناخ وغيرها.

وأكد أن دول العالم تنتظر صورة صناعية رابعة، دون أن يذكر مزيداً من التفاصيل حول هذا المحور.

وأوضح «محيي الدين» خلال كلمته بالقيمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، أن تكلفة الخصائر في النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والنزاعات والصراعات في المنطقة العربية تزيد عن 900 مليار دولار، لتضيف عبئاً على تراكمات من قبل.

وعلى الرغم من نجاح الأقاليم الاقتصادية حول العالم في تخفيف نسبة من يعانون من الفقر المدقع، إلا أن هذه النسبة قد زادت عربياً إلى الضعف حيث قفزت من 2.6% إلى مستوى 5% خلال الفترة من 2013 وحتى العام 2015.

وأوضح النائب الأول لرئيس البنك الدولي أن الإقليم الاقتصادي العربي هو الأسواق في عالم العدالة في توزيع الدخل حول العالم، إذ يستحوذ أغنى 10% من السكان على 61% من الدخل القومي، وفي حين أن الـ10% الأغنى في أوروبا لا يتجاوز نصيبهم 37%، وفي الصين 41% وفي الهند 55%، ولكن تأتي توقعات النمو الاقتصادي مشيرة إلى تحسن طفيف لم يتجاوز 3% هذا العام، لكن هذه النسبة أفضل بالتأكيد من النسب التي تم تحقيقها خلال العام الماضي.

وأشار إلى أن قمة بيروت تتعدق في وقت أصبح فيه العالم أكثر تقلباً من الناحية السياسية، وأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية.

وأضاف أن العرب يحتاجون ريميات موفقة نحو التقدم والتنمية المستدامة، فقد ضعفت معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتزايدت حالات التوتر والنزاعات في التجارة الدولية، وازدادت المخاطر المحددة بالاقتصاديات المختلفة مع احتمالات ارتفاع تكلفة الاستيراد.

وأشار «محيي الدين» إلى أننا نشهد تغيرات كبرى في موازين القوى الاقتصادية العالمية والإقليمية، والتي تسارعت وتيرة تغيرها مع الأزمة المالية العالمية التي تشهدها دول العالم في الوقت الحالي.

السعودية تستحوذ على 13 بالمئة من الصكوك المصدرة عالمياً بـ 2018

مليار دولار، فيما بلغت الإصدارات المتبقية من العملات المحلية للدول نحو 84.5 مليار دولار.

وبذلك فإن إصدارات السعودية من الصكوك الخارجية البالغة ملياري دولار تعادل نحو 6.6% من حجم الصكوك المصدرة بالعملات الأجنبية عالمياً خلال العام الماضي 2018.

وتراجع حجم الإصدارات من الصكوك عالمياً بنحو 4.8 في المئة إلى 114.8 مليار دولار بنهاية عام 2018، مقارنة بنحو 120.6 مليار دولار عام 2017، حيث انخفضت بنحو 5.8 مليار دولار.

وشكلت الصكوك الموقومة بالعملات الأجنبية نحو 26.4 في المئة من إجمالي الإصدارات العالمية، فيما شكلت العملة المحلية للدول نحو 73.6 في المئة بنهاية العام الماضي 2018.

بينما كانت تشكل خلال عام 2017 نحو 29.4

استحوذت السعودية على نحو 13% من حجم الصكوك المصدرة عالمياً خلال العام الماضي، البالغة 114.8 مليار دولار، حيث يشمل ذلك الإصدارات الداخلية «العملة المحلية» والخارجية بالدولار الأمريكي.

وحسب تحليل، استند إلى بيانات وزارة المالية السعودية، وكالة ستاندرز آند بورز، فإن إصدارات السعودية من الصكوك خلال عام 2018 بلغت نحو 14.9 مليار دولار، منها مليارات دولار إصدارات خارجية، ونحو 12.9 مليار دولار «48.7 مليار ريال» إصدارات صكوك محلية، لتشكل بذلك نحو 13 في المئة من حجم الإصدارات العالمية من الصكوك، البالغة 114.8 مليار دولار.

وتجاوزت الإصدارات العالمية من الصكوك موقومة بالعملات الأجنبية خلال العام الماضي 30

نمو اقتصاد بكين يهرباً وتيرة في 28 عاماً خلال 2018



امرأة تعمل في مصنع في الصين

معدل البطالة، وارتفعت الاستثمارات في الأصول الثابتة 5.9 بالمئة في 2018، وهي الأبطأ في 22 عاماً على الأقل وسط حملة للجهات التنظيمية على التمويل والديون الأكثر خطورة، والتي ضغطت على اتفاق الحكومات المحلية في أوائل هذا العام.

التعديل في 2017. وسجل إنتاج المصانع زيادة مفاجئة إلى 5.7 بالمئة من 5.4 بالمئة وكان من النقاط المضيئة القليلة إلى جانب قطاع الخدمات.

وأظهرت بيانات أخرى أن الاستثمارات ومبيعات التجزئة زالت تعاني، في حين ارتفع

تباطؤ اقتصاد الصين في الربع الأخير تحت ضغط ضعف الطلب المحلي ورسوم جمركية أمريكية مؤلمة، لسجل خلال 2018 أبطأ وتيرة نمو في نحو ثلاثة عقود، وهو ما يكثف الضغط على بكين لتطبيق المزيد من إجراءات الدعم لتفادي تباطؤ أشد حدة. وتؤجج دلائل الضعف المتزايدة في الصين، والتي ساهمت بنحو ثلث النمو العالمي في العقد الأخير، المخاوف بشأن المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي وتضغط على أرباح شركات مثل أبل وكبار منتجي السيارات. وتعهد واضع السياسات بزيادة من الدعم هذا العام للحد من خطر فقد جماعي للموظفين، في حين استبعدوا "قيوداً" من إجراءات التحفيز التي اعتمدت عليها بكين في السابق، والتي كان لها دور في تحسين معدل النمو سريعاً ولكن خلف ديوناً هائلة.

وقال المكتب الوطني للإحصاء إن ثاني أكبر اقتصاد في العالم نما بنسبة 6.4 بالمئة على أساس سنوي في الربع من أكتوبر إلى ديسمبر، مقارنة مع 6.5 بالمئة في الربع السابق، وهي أبطأ وتيرة نمو منذ الأزمة المالية العالمية. وبذلك هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 إلى 6.6 بالمئة، وهو أقل مستوى له منذ عام 1990، انخفاضاً من 6.8 بالمئة بعد

مصر: الفائض 0.4 بالمئة من الناتج المحلي في النصف الأول

قالت الرئاسة المصرية في بيان صحفي إن البلاد حققت فائضاً اولياً بنسبة 0.4 بالمئة في النصف الأول من السنة المالية 2018-2019 التي بدأت في الأول من يوليو الماضي.

والفائض الأولي يعني أن إيرادات الدولة تغطي مصروفاتها دون احتساب فوائد الدين.

وأضاف البيان أن عجز الموازنة الكلي للبلاد انخفض إلى 3.6 بالمئة في النصف الأول من السنة المالية مقابل 4.2 بالمئة في النصف الأول من 2018-2017.

قطر تستثمر 500 مليون دولار في السندات اللبنانية

قال مصدر قطري حكومي لرويترز أمس الإثنين إن قطر ستستثمر 500 مليون دولار في السندات الدورية للحكومة اللبنانية وذلك من أجل دعم اقتصاد لبنان.

وكان أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قام بزيارة إلى العاصمة اللبنانية بيروت لحضور قمة اقتصادية عربية.

بيتكوين.. انهيار القيمة 80 بالمئة وتضاعف التعاملات المشبوهة

أظهرت دراسة أجرتها شركة «تشيناليسيس» Chainalysis أن استخدام عملة بتكوين المشفرة تضاعف كوسيلة من وسائل الدفع في عام 2018 على مواقع البيع في ما يُعرف بـ «الويب المظلم»، حيث يمكن للمستثمرين شراء أي شيء من المخدرات والمواد غير المشروعة إلى بطاقات هوية مزورة، وذلك على الرغم من أن سعر العملة القيمة تراجع كثيراً.

وحسب دراسة الشركة المختصة في تحليل بيانات «سلسلة الكتل» أو «بلوك تشين»، فقد ارتفعت أحجام معاملات البتكوين على أسواق الويب المظلم طوال عام 2018 إلى متوسط قدره مليوناً دولار يومياً، أي ما يقارب ضعف النشاط الذي تم قياسه في بداية العام.

ووجدت شركة Chainalysis أنه على الرغم من تضاعف أحجام معاملات البتكوين على أسواق الويب المظلم، إلا أن حركتها الشاملة تراجعت إلى 600 مليون دولار في عام 2018 من 700 مليون دولار في العام السابق، وقال كيم جروار، كبير الاقتصاديين في Chainalysis، في مقابلة إن الانخفاض في حركة البتكوين يعزى إلى إغلاق أسواق رئيسية على الويب المظلم، مثل Hansa و AlphaBay في منتصف عام 2017، الأمر الذي اعاق التدفقات حتى بداية العام الماضي عندما بدأت أحجام المعاملات تنمو باطراد مرة أخرى.

الذهب مستقر وسط إقبال على المخاطرة وتوقعات بشأن الفائدة الأميركية

وكان المعدن قد بلغ مستوى قياسي تجاوز 1434.50 دولار للأوقية الأسبوع الماضي. وذكر محللون في إيه.إن.زد أن البلاديوم ارتفع 9.5 بالمئة منذ بداية الشهر بفعل مخاوف بشأن الإمدادات في جنوب أفريقيا وروسيا، ما يبيح على الشح في السوق وسط طلب قوي.

أسعار الفائدة لفترة على الأقل. ويخشى الكثيرون في مجلس الاحتياطي الاتحادي من أن ينال تباطؤ النمو العالمي وهبوط الأسهم في الربع الأخير وإغلاق جزئي للحكومة الأمريكية من ثقة المستهلكين والإنفاق. وزاد البلاديوم 0.4 بالمئة إلى 1382 دولار للأوقية.

بحلول الساعة 06:10 بتوقيت جرينتش، بينما هبط الذهب في المعاملات الأجلة في الولايات المتحدة 0.1 بالمئة إلى 1281.10 دولار للأوقية. وقيل أقل من أسبوعين على أول اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي في العام الجديد، لم يترك المسؤولون مجالاً للشك بشأن استعدادهم لوقف زيادة

استقرت أسعار الذهب أمس الإثنين وسط تحسن في إقبال المستثمرين على المخاطرة قابلية توقعات بان يتوقف مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) مؤقتاً عن رفع أسعار الفائدة. ولم يطرأ تغير يذكر على سعر الذهب في المعاملات الفورية عند 1281.41 دولار للأوقية (الأونصة)